«وربة»: شاهين الغانم رئيسا تنفيذيا بالوكالة

شاهين الغانم

أعلن بنك وربة عن تعيين شاهين الغانم رئيسا تنفيذيا بالوكالة للبنك. وذكر البنك في بيان صحافي أمس انه سيتبع الإجراءات الرقابية والإشرافية لتعيين رئيس تنفيذي للبنك.
الى ذلك، انتخبت الجمعية العمومية لبنك وربة يوم الاربعاء الماضي مجلس ادارة جديدا للبنك يتألف من عبدالله إبراهيم الحوطي رئيسا لمجلس إدارة البنك وباسل احمد الهارون نائبا للرئيس.

الأمير محمد بن سلمان: المملكة لن تشارك في تثبيت الإنتاج إلا إذا شاركت إيران

السعودية تخطط لتأسيس أكبر صندوق للثروة في العالم بـ 2 تريليون دولار

محمود عيسى

قال ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان ان السعودية تستعد لمواجهة حقبة ما بعد النفط من خلال إنشاء أضخم صندوق للثروة السيادية في العالم قوامه تريليونا دولار يضم افضل وأغلى الاصول في المملكة.

وقد استعرض الامير محمد بن سلمان في مقابلة مع محطة «بلومبيرغ» امس الاول رؤيته لصندوق الاستثمارات العامة، والذي سيدير في نهاية المطاف أكثر من 2 تريليون دولار ومساعدة المملكة على التخلي عن الاعتماد على النفط. وكجزء من هذه الاستراتيجية، قال الأمير: «السعودية ستبيع أسهما في شركة أرامكو الأم، وتحويلها ـ شركة النفط العملاقة ـ إلى مجموعة صناعية متعددة الاختصاصات، وان الطرح العام الأولي يمكن أن يحدث في أقرب وقت وربما في العام المقبل، مشيرا الى ان بلاده تخطط حاليا لبيع أقل من 5٪».

وقال الامير ان الطرح الاولي العام لشركة أرامكو ونقل أسهمها إلى صندوق الاستثمارت العامة سيجعل ـ من الناحية الفنية ـ الاستثمارات مصدرا للدخل الحكومي السعودي، وليس النفط»، وقال الأمير محمد: «وما يتبقى الآن هو تنويع الاستثمارات. وبالتالي فإننا في غضون 20 سنة سنبني اقتصادا او دولة لا تعتمد بشكل رئيسي على النفط».

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان متحدثا لمحطة «بلومبيرغ»

المملكة مستعدة لمواجهة فترة طويلة من تدني أسعار النفط

أكبر صندوق في العالم

وقال الأمير محمد ان من المخطط له ان يتم بيع شركة ارامكو او شركة النفط السعودية بحلول عام 2018 وربما قبل ذلك بعام واحد، وسيلعب الصندوق الاستثماري عندئذ دورا رئيسيا في الاقتصاد من خلال الاستثمار محليا وفي الخارج. وسيكون الصندوق من الضخامة بحيث يستطيع شراء شركة ابل، والشركة الأم لشركة غوغل لشركة الفابيت، وشركة مايكروسوفت وبيركشاير هاتاواي التي يملكها وارن بوفيت، أي ان الصندوق سيكون قادرا على الاستحواذ على أكبر 4 شركات عالمية مدرجة في العالم.

وقال المدير العام لمجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة ياسر الروميان ان الصندوق سيخطط في نهاية الأمر لزيادة حصة الاستثمارات الاجنبية إلى 50٪ من الصندوق بحلول عام 2020 مقارنة مع 5٪ فقط في الوقت الحاضر.

وقال الأمير محمد: «إننا نعمل على زيادة كفاءة الإنفاق، وقد اعتادت الحكومة على إنفاق ما يتجاوز 40٪ من المخصصات المقررة لميزانيتها، وقد تم تقليص هذا الإنفاق الى 12٪ خلال عام 2015، وبالتالي فإني لا أعتقد ان لدينا مشكلة حقيقية ناتجة عن انخفاض اسعار النفط».

وأضاف إن السعودية لن توافق على تثبيت إنتاج النفط الخام إلا إذا فعلت ذلك إيران وكبار المنتجين الآخرين.

وكانت إيران قالت إنها لن تشارك بقية الأعضاء في منظمة أوبيك والمنتجين خارجها في خطة ستجري مناقشتها خلال اجتماع في الدوحة يوم 17 أبريل لتثبيت إنتاج النفط في مسعى لتعزيز الأسعار.

وقال: «إذا قررت جميع الدول بما فيها إيران وروسيا وفنزويلا ودول أوبيك وكل المنتجين الرئيسيين تثبيت الإنتاج فسنكون معهم».

وكانت السعودية وروسيا اتفقتا في فبراير على تجميد مستويات الإنتاج لكنهما قالتا آنذاك إن ذلك الاتفاق معقود على مشاركة المنتجين الآخرين فيه.

وقالت قطر إن المبادرة تلقى تأييد نحو 15 دولة من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في أوبيك يشكل إنتاجها معا نحو 73٪ من إجمالي إنتاج النفط العالمي.

غير أن الأمير محمد، قال إن بلاده مستعدة لمواجهة فترة طويلة من تدني أسعار النفط التي سجلت هبوطا حادا منذ منتصف 2014 نتيجة لارتفاع الإنتاج العالمي.

وأضاف: «لا أعتقد أن هبوط أسعار النفط يشكل خطرا علينا».

هل الوقت متأخر؟

وقال ان ثمة تساؤلا حول ما اذا كانت الاستجابة لتراجع اسعار النفط بأكثر من النصف للبرميل، قد جاءت متأخرة، لاسيما في ضوء التأثير السعودي على اسواق النفط العالمية، وأضاف الامير محمد: «اننا سنجمد فقط الانتاج اذا ما التزمت إيران والمنتجون الرئيسيون بالإجراء ذاته».

وقالت «بلومبيرغ» ان دراسة أصدرها صندوق النقد الدولي في عام 2014 أشارت الى «نماذج فشل كثيرة» قامت بها دول في محاولة منها لتقليص اعتمادها على إيرادات الطاقة، وان قلة فقط من هذه الدول حققت نجاحا. وربما تكون دول الخليج العربية قد أضاعت افضل الفرص التي كانت في حوزتها عندما كانت أسعار النفط تتجاوز 100 دولار للبرميل بدلا من 40 دولارا في الوقت الحاضر.

شركات كبرى

وقال الأمير محمد ان صندوق الاستثمارات العامة يملك حصة في شركات سعودية منها شركة سابك للصناعات الاساسية ثاني اكبر شركة لانتاج البتروكيماويات في العالم، بالاضافة الى البنك الاهلي التجاري ثاني اكبر البنوك في المملكة.

وأضاف ان الصندوق يستهدف فرصتين استثماريتين خارج المملكة في الصناعة المالية ولكنه امتنع عن ذكر الجهة المستهدفة للاستحواذ عليها، وقال: «أعتقد اننا سنكون قادرين على إنجاز واحدة من الفرصتين على الاقل».

وقال الروميان: «اننا نعمل على العديد من الجبهات، وتقوم الحكومة الآن بتحويل بعض أصولها وعقاراتها وبعض الشركات الحكومية إلينا، ولدينا العديد من المشروعات في السياحة والصناعات التي ما زالت غير مطروقة في السعودية بعد».

أبرز ما قاله الأمير محمد

بيع أسهم «أرامكو» وتحويلها إلى مجموعة صناعية متعددة الاختصاصات

طرح «أرامكو» الأولي ربما في 2017 أو 2018 وحالياً نخطط لبيع أقل من 5٪

في غضون 20 سنة سنبني دولة لا تعتمد بشكل رئيسي على النفط

الصندوق ضخم وقادر على شراء أكبر 4 شركات مدرجة في العالم

تخفيض الإنفاق الحكومي من 40٪ إلى 12٪ خلال 2015

هبوط أسعار النفط لا يشكل خطراً على السعودية

صندوق الاستثمارات العامة يستهدف فرصتين استثماريتين خارج المملكة

الصندوق سيرفع حجم الاستثمارات الأجنبية إلى 50٪ بحلول 2020

النفط يهبط 4٪

لندن ـ (رويترز): هبطت العقود الآجلة للنفط حوالي 4٪ إلى أقل من 39 دولاراً للبرميل امس في ظل تزايد الشكوك في السوق بشأن إمكانية ان يساعد اتفاق لتثبيت إنتاج الخام على التخلص من تخمة المعروض عالمياً. وقد ساعدت تصريحات ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في مقابلة مع «بلومبرغ» على انخفاض أسعار الخام، كما تضرر أيضا جراء ارتفاع الدولار بعد نشر بيانات أقوى مما كان متوقعا حول الوظائف في القطاعات غير الزراعية بالولايات المتحدة إذ بات الخام أعلى كلفة على حائزي العملات الأخرى. وانخفض خام القياس العالمي مزيج برنت في العقود الآجلة تسليم يونيو 1,48 دولار إلى 38,85 دولارا للبرميل بنسبة هبوط 3,8٪.

تعويم «أرامكو» قد يجعل شركات النفط العالمية الكبرى تتصاغر أمامها

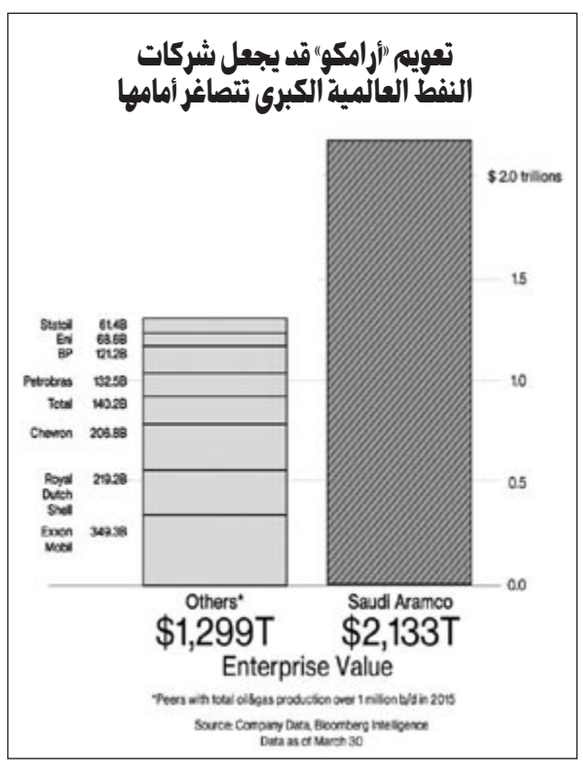

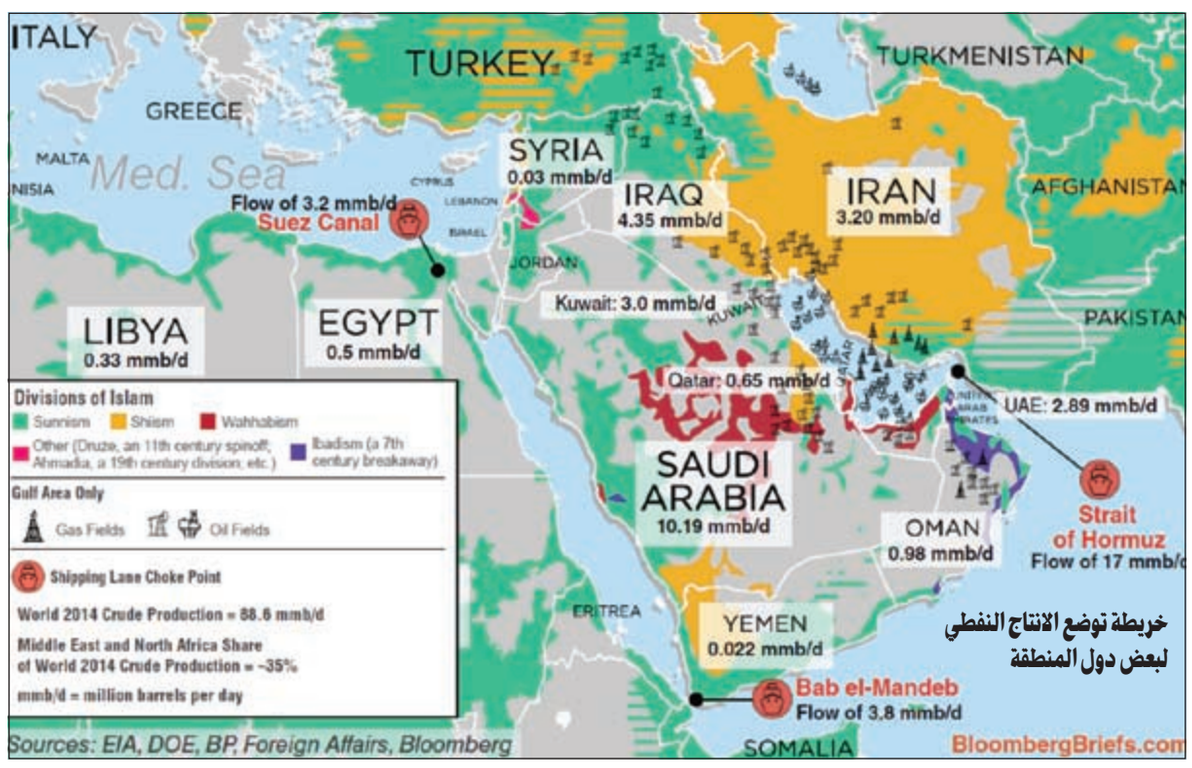

خريطة توضح الانتاج النفطي لبعض دول المنطقة

مقابل 30,7 مليار دينار في يناير 2015

«بيتك»: 33 مليار دينار حجم الائتمان في يناير بنمو 7,6٪

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) ان النمو السنوي للائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي الكويتي ارتفع في يناير 2016 بنسبة 7,6٪ وهي أعلى من نموه الذي سجل 6,2٪ في ذات الشهر من العام الماضي، إذ فاق الائتمان الممنوح 33 مليار دينار في يناير من العام الحالي، مقابل أكثر من 30,7 مليار دينار في العام الماضي، كما يعد نموه السنوي هذا العام أكبر من متوسط معدلات نموه السنوية والتي نسبتها 6٪ في عام 2015.

وباستثناء التسهيلات الائتمانية الشخصية الموجهة للأنشطة الاستهلاكية التي تراجعت في يناير بنسبة 2٪ مقارنة بالعام الماضي، فقد زاد الائتمان إلى جميع الأنشطة الاقتصادية المختلفة، إذ ارتفع بأعلى نسبة بين القطاعات في قطاع الأعمال والذي يضم أنشطة الصناعة والتجارة والزراعة والنفط وأنشطة أخرى، وكذلك الخدمات العامة بنسبة نمو سنوية فاقت 11,2٪، مدفوعا بزيادته في قطاع الصناعة بنسبة 16٪ وفي التجارة بنسبة 7٪، كما ارتفع في قطاع النفط والغاز الخام بما يفوق 56٪، وفي قطاع الخدمات العامة بنسبة 38٪، كما ارتفع الائتمان الموجه للنشاط العقاري بنسبة 7,9٪، والائتمان الموجه للأنشطة المالية غير البنوك وشراء

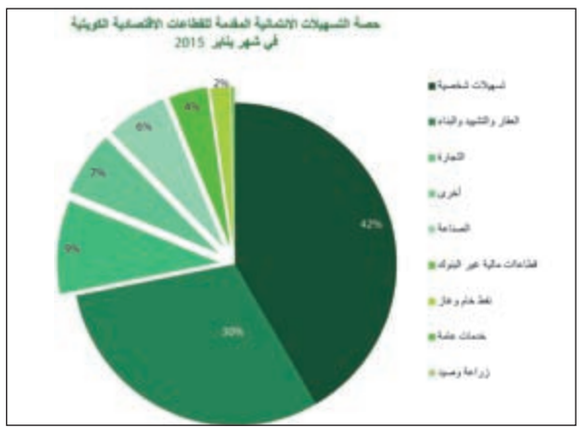

أوراق مالية بنسبة 3,5٪ مدفوعا بارتفاع يفوق 14,7٪ لقروض شراء الأفراد للأوراق المالية بينما انخفضت القروض للمؤسسات المالية غير البنوك بنسبة 6,5٪.

وعلى أساس المقارنة الشهرية انخفض الائتمان بنسبة 0,4٪ وبنحو 117 مليون دينار في يناير عن حوالي 33,2 مليار دينار في الشهر السابق له، الذي ارتفع بنسبة 1,9٪، ويقل نموه الشهري في يناير عن معدل متوسط النمو الشهري لعام 2015 والذي نسبته 0,7٪.

وأشار التقرير الى أن الزيادة السنوية للنشاط الائتماني أدت إلى ارتفاع حصته من ودائع القطاع المصرفي إلى 85,9٪ في يناير العام الحالي مقارنة مع 82٪ في يناير العام الماضي، ويأتي ذلك مع ارتفاع سنوي نسبته 2,7٪ لودائع القطاعين الخاص والحكومي في البنوك المحلية الكويتية وانخفاضها بنسبة 0,6٪ خلال يناير 2016.

التسهيلات الائتمانية

وبيّن التقرير ان التسهيلات الائتمانية الشخصية بالإضافة إلى الموجهة لقطاع العقار وقطاع التشييد والإنشاءات تشكل الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية، وقد زادت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية في يناير 2016 بمقدار 3٪ عن ذات الشهر من العام الماضي بينما تراجعت حصة قطاعي العقار والتشييد والإنشاءات مجتمعين بمقدار 5٪، وتشكل حصة القطاعات الثلاثة 71,9٪ من حجم الائتمان في يناير 2016.

ومازالت التسهيلات الائتمانية الشخصية تستحوذ على أكبر حصة زادت إلى 41,6٪ مقابل 40,2٪ من حجم التمويل في يناير عام 2015، مع تراجع قيمتها إلى 13,78 مليار دينار في يناير 2016 بنسبة 0,4٪ وبنحو 58 مليون دينار مقارنة بحجمها الذي كان قد ارتفع إلى أكثر من 13,8 مليار دينار بنسبة 2,2٪. ويستمر تسارع نموها السنوي ليصل 11,4٪ في يناير مقارنة بنمو أقل قدره 11٪ في الشهر السابق له، كما يزيد عن معدل نموه الذي نسبته 8,9٪ في يناير عام 2015.

القطاع العقاري

وأشار التقرير الى انخفاض حجم الائتمان الممنوح إلى قطاع العقار بنسبة طفيفة 0,1٪ وبمقدار 11 مليون دينار إذ وصل حجمه الى 8,04 مليارات دينار (24,3٪ من الائتمان) في يناير، بعدما كان قد انخفض بنسبة 0,2٪ حين وصل حجمه الى 8,05 مليارات دينار في ديسمبر. وعلى أساس النمو السنوي فقد ارتفع بنسبة 1,7٪ في يناير عن ذات الشهر من العام الماضي بينما سجل نموا سنويا 2٪ في الشهر السابق له، وهي معدلات أقل من النمو السنوي في العام الماضي الذي وصل 4,8٪.

قطاع التجارة

واستقرت وتيرة الانخفاض الشهري للائتمان الممنوح إلى قطاع التجارة مسجلة 0,4٪ في حدود 13,7 مليون دينار خلال يناير إذ بلغ حجمه 3,10 مليارات دينار (9,4٪ من الائتمان) في يناير بعد تراجع بنفس النسبة في الشهر السابق له حيث بلغت القروض الممنوحة لهذا القطاع 3,11 مليارات دينار (9,4٪ من الائتمان) في ديسمبر، فيما هدأ نموه السنوي لتلك القروض في يناير مسجلة 7٪ عن العام الماضي مقابل نمو سنوي كانت نسبته 9,4٪ خلال ديسمبر من عام 2015، وهي تقترب من ضعف معدل نموه السنوي البالغ 3,7٪ في العام الماضي.

باقي التقرير على موقع «الأنباء»